



شبكة مراقبة انتهاكات حقوق الانسان - السودان

إقليم دارفور وشرق تشاد حرب تتجاوز الحدود وانتهاكات تتجاوز القانون

تقرير حقوقي يرصد ويحلل ويقترح توصيات سياسية

التقرير الشهري الدوري - شهر اغسطس 2026

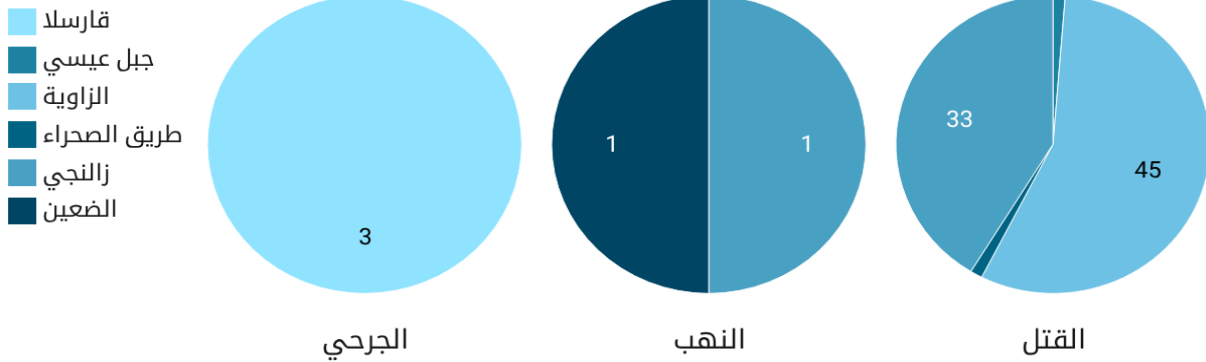


الفهرس

3	ملخص تنفيذي
4	المقدمة
5	المنهجية
5	قائمة الاختصارات
6	الإطار والتحليل القانوني
8	أولاً: ولاية شمال دارفور
9	1. الوضع الأمني
10	2. انتهاكات حقوق الإنسان
11	3. أوضاع المجتمع المدني
14	ثانياً: ولاية غرب دارفور
14	1. الوضع الأمني
16	2. انتهاكات حقوق الإنسان
18	3. أوضاع المجتمع المدني
21	ثالثاً: ولاية وسط دارفور
21	1. الوضع الأمني
23	2. انتهاكات حقوق الإنسان
26	3. أوضاع المجتمع المدني
29	رابعاً: ولاية شرق دارفور
29	1. الوضع الأمني
31	2. انتهاكات حقوق الإنسان
31	3. أوضاع المجتمع المدني
33	خامساً: منطقة شرق تشاد
33	1. الوضع الأمني
34	2. انتهاكات حقوق الإنسان
34	3. أوضاع المجتمع المدني
35	توصيات سياسية



الحوادث الامنية بدارفور وشرق تشاد 2026 August



Created with Datawrapper

ملخص تنفيذي

تشير مجمل المعطيات الواردة من ولايات دارفور ومنطقة شرق تشاد خلال أغسطس 2026 إلى استمرار حالة أمنية وإنسانية شديدة الهشاشة، مع تفاوت واضح في مستوى التهديد بين الولايات والمناطق. وتتركز أبرز المخاطر في استمرار النشاط العسكري، واتساع استخدام الطائرات المسيّرة والقصف الجوي، وعمليات النهب والاعتقال والاختطاف، والنزاعات المجتمعية، إلى جانب تدهور الخدمات الأساسية وارتفاع الاحتياجات الإنسانية. وتتوافق هذه الصورة مع التقييمات الأوسع التي تشير إلى أن دارفور لا تزال من أكثر مناطق السودان تأثراً بالقتال، مع تزايد مخاطر استهداف المدنيين وتعقيد الوصول الإنساني.

في شمال دارفور، ظل الوضع الأمني الأكثر خطورة، مع وقوع اشتباكات وهجمات جوية وسقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، إلى جانب استمرار الانتهاكات ضد المدنيين، بما فيها القتل والاحتجاز والعنف الجنسي والابتزاز. كما انعكست الأزمة على الأسواق والغذاء والصحة، مع ارتفاع أسعار الحبوب، ونقص السيولة والأدوية، وتأثر النازحين بالأمطار والسيول. وفي المقابل، استمرت بعض المبادرات المحلية في توفير الخدمات والإغاثة ودعم المتضررين.

أما غرب دارفور، فقد ظلت مناطق الجنيّة وسربا وسيربا وكُلبس والمناطق الحدودية مع تشاد عرضة لتحركات عسكرية واشتباكات متقطعة، مع استمرار المخاطر على المدنيين وحركة السكان والتجارة والعمل الإنساني. كما برز البعد الإقليمي للنزاع بصورة أوضح، خصوصاً مع التطورات والحوادث المرتبطة بالحدود السودانية التشادية. وفي ظل صعوبة الوصول الميداني، ظلت بعض المعلومات المتعلقة بالخسائر والأطراف المنفذة



بحاجة إلى تحقق مستقل. وفي الوقت نفسه، واصلت غرف الطوارئ والمنظمات المحلية تقديم الدعم الصحي والغذائي والخدمات الأساسية، بما في ذلك تشغيل مرافق صحية ودعم النازحين.

وفي وسط دارفور، اتسم الوضع الأمني بتدهور ملحوظ على خلفية انتشار السلاح وعمليات النهب والاعتقالات والاحتجاز، إلى جانب محاولات إعادة تنظيم الأجهزة والقوات وفرض إجراءات أمنية. كما سجلت الولاية حالات اعتداء ونهب استهدفت مواطنين وعاملين في القطاع الصحي، فضلاً عن اعتقالات مرتبطة بالاشتباه في التعاون مع أطراف سياسية أو عسكرية. ومع ذلك، استمرت مبادرات السلام والتعايش، وغرف الطوارئ والمنظمات في تقديم خدمات صحية وإغاثية وتدريبية ورياضية.

أما شرق دارفور، فقد شهد عمليات نهب مسلح متكررة، وسرقة للماشية، وانتشاراً للأسلحة والذخائر، إضافة إلى اعتقالات واختفاءات واقتياد مواطنين من منازلهم أو الأماكن العامة. وشكلت حملات ضبط الأسلحة أحد أبرز الاستجابات الأمنية، بينما ساهمت المبادرات المدنية في الإصحاح البيئي، والتدريب، وبناء السلام، ودعم اللاجئين والخدمات الصحية.

وفي شرق تشاد، ظل الوضع العام أكثر هدوءاً نسبياً في بعض المناطق، لكنه تأثر بصورة مباشرة بتداعيات الحرب في السودان. فقد استقبلت المنطقة مدنيين فارين من القتال، بينما شهدت الحدود حوادث قصف جوي واشتباكات داخل مخيمات اللاجئين، إلى جانب حادث استهداف سوق للوقود أدى، وفق المعطيات الواردة، إلى سقوط قتلى بينهم مواطنون تشاديون. ويؤكد ذلك استمرار خطر انتقال تداعيات الحرب السودانية إلى الأراضي التشادية. كما تواجه تشاد ضغوطاً إنسانية كبيرة نتيجة تدفق اللاجئين السودانيين، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالعلاقة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وعلى المستوى المدني والإنساني، برزت الاستجابة المحلية باعتبارها أحد أهم عناصر الصمود، حيث واصلت غرف الطوارئ والمنظمات والمبادرات الشبابية والنسوية تنفيذ أنشطة في الصحة والغذاء والإيواء وبناء السلام والتدريب وحماية الفئات الضعيفة. إلا أن استمرار النزاع، وضعف الموارد، وقيود الوصول الإنساني، وتدهور الخدمات، وارتفاع الأسعار، كلها عوامل تهدد استدامة هذه الاستجابة. وتبقى الأولويات الرئيسية هي حماية المدنيين، ضمان الوصول الإنساني، الحد من انتشار السلاح، توثيق الانتهاكات، دعم الخدمات الأساسية، وتعزيز آليات الوساطة المحلية ومنع انتقال الصراع إلى شرق تشاد.

المقدمة

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساءلة والعدالة.



تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإصدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقرارات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان الأوضاع الأمنية.

المنهجية

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانيين المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمم خصيصاً لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.

قائمة الاختصارات

الاختصار بالانجليزية	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
SAF	Sudanese Armed forces	القوات المسلحة السودانية
RSF	Repaid Support forces	قوات الدعم السريع
SJF	Sudanese Joint Forces	القوات المشتركة السودانية
IDPs	Internally Displaced People	النازحون
Refugees	Refugees	اللاجئون
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الانساني
GC	Geneva Conventions	اتفاقيات جنيف
AP	Additional Protocol	البروتوكول الاضافي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Amnesty International	Amnesty International	منظمة العفو الدولية



--	--	--

الإطار والتحليل القانوني

تعكس المعطيات الواردة من ولايات دارفور ومنطقة شرق تشاد خلال أغسطس 2026 بيئة أمنية وإنسانية شديدة الهشاشة، تتداخل فيها العمليات العسكرية مع النزاعات القبلية والنهب والاعتقالات والاختفاءات المحتملة، إلى جانب تدهور الخدمات الأساسية وتزايد النزوح والاحتياجات الإنسانية. ويخضع هذا الوضع لمجموعة متداخلة من قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الجنائي الدولي، والإطار الأفريقي لحقوق الإنسان.

1. القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين

في ضوء طبيعة القتال الدائر في دارفور، تنطبق قواعد النزاعات المسلحة غير الدولية، وفي مقدمتها المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، إضافة إلى البروتوكول الإضافي الثاني حيث تتوافر شروط انطباقه. وتفرض هذه القواعد على جميع أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتحظر استهداف المدنيين والهجمات العشوائية، كما تفرض مبدأي التناسب والاحتياطات في الهجوم.

وعليه، فإن الغارات الجوية والطائرات المسيّرة التي أوقعت قتلى وجرحى في شمال وغرب دارفور، ولا سيما الهجوم على منطقة قارا الزاوية، تستوجب التحقق من طبيعة الأهداف العسكرية ومدى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل الخسائر المدنية. كما أن تدمير المنازل والمركبات والأسواق ومصادر المياه يؤثر مسائل تتعلق بحماية الأعيان المدنية، ما لم يثبت استخدامها لأغراض عسكرية وبالشروط التي يحددها القانون.

2. حماية المرافق الطبية والإنسانية

تتمتع المستشفيات والمراكز الصحية والعاملون الطبيون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، كما يجب احترام العاملين في المجال الإنساني وعدم عرقلة تقديم المساعدات للسكان المحتاجين. وتثير الاعتداءات والتهديدات التي تعرض لها العاملون الصحيون، والضغط التي تواجهها المستشفيات، ونقص الأدوية والمعدات، مخاوف قانونية وإنسانية، خصوصاً عندما يؤدي ذلك إلى حرمان المدنيين من الرعاية الطبية. كما أن الاعتداء على عيادة «مبادرة لأجلك» في شرق تشاد أدى إلى توقف المرفق الطبي الوحيد في المنطقة لأكثر من أسبوع، وهو ما يستوجب التحقيق وضمان حماية المنشآت التي تقدم خدمات أساسية للاجئين والمجتمع المضيف.

3. القتل والنهب والعنف ضد المدنيين



تتضمن المعطيات حالات قتل للمدنيين خلال العمليات العسكرية والنزاعات المحلية، إلى جانب عمليات نهب للسيارات والمواشي والبضائع والممتلكات الشخصية. ويحظر القانون الدولي الإنساني قتل الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، كما يحظر النهب والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات المدنية. وفي الحالات التي تقع خارج نطاق العمليات العسكرية، تظل الدولة ملزمة بحماية الحق في الحياة والسلامة الشخصية والملكية وملاحقة مرتكبي الجرائم.

أما النزاعات القبلية، مثل الاشتباك بين الرزيقات والهبانية في شرق دارفور، فتتطلب حماية المدنيين ومنع الانتقام الجماعي، مع أهمية دور الإدارات الأهلية والوساطة المحلية، دون أن تحل المصالحات الأهلية محل المساءلة عن الجرائم الخطيرة.

4. الاعتقال التعسفي والاختفاء والعنف الجنسي

تشير الوقائع إلى اعتقالات واقتياد أشخاص من منازلهم والأسواق، وبعض الحالات لم تتوافر بشأنها معلومات واضحة عن أسباب الاحتجاز أو أماكن وجود المحتجزين. ويثير ذلك شبهة الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن الإجراءات القانونية، وقد ترقى بعض الحالات إلى الاختفاء القسري إذا ثبت إنكار الاحتجاز أو إخفاء مصير الشخص ومكان وجوده. كما أن واقعة إجبار امرأة محتجزة على ممارسة الجنس مقابل الإفراج عنها تمثل انتهاكاً بالغ الخطورة، وقد تشكل عنفاً جنسياً وجريمة حرب إذا ثبت ارتباطها بالنزاع وتوافرت عناصرها القانونية.

5. النزوح واللاجئون وشرق تشاد

تفرض حركة النزوح من مناطق القتال إلى مناطق أخرى، ولجوء السودانيين إلى تشاد، التزامات قانونية تتعلق بحماية النازحين واللاجئين. ويشمل ذلك توفير الأمن والغذاء والمياه والرعاية الصحية والمأوى، وعدم التمييز، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

أما الحوادث العسكرية داخل الأراضي التشادية، بما في ذلك القصف المبلغ عنه في مناطق شرق تشاد، فتثير إضافة إلى قواعد القانون الإنساني مسائل تتعلق بسيادة تشاد وسلامة أراضيها وحظر استخدام القوة ضد دولة أخرى. ويجب التحقيق بصورة مستقلة في مصدر الضربات والمسؤولية عنها.

6. الجرائم الدولية والمسؤولية

قد ترتقي بعض الوقائع، إذا ثبتت عناصرها وسياقها، إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، خصوصاً القتل العمد، والهجمات المتعمدة ضد المدنيين، والعنف الجنسي، والنهب واسع النطاق، والتعذيب، والتجهيز القسري والاضطهاد.



وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في دارفور، نظراً لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالوضع في الإقليم بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1593 لعام 2005. لذلك ينبغي توثيق الوقائع وفق معايير قانونية دقيقة، مع تحديد الضحايا والفاعلين ومكان وزمان الحادث، وحفظ الأدلة والشهادات وسلسلة حيازتها.

7. الاستنتاج القانوني

تؤكد المعطيات وجود مخاطر واسعة على حماية المدنيين وحقوق الإنسان في دارفور، مع امتداد آثار النزاع إلى شرق تشاد. وتتمثل الأولويات القانونية في حماية المدنيين، احترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياجات، حماية المرافق الطبية والإنسانية، منع الاعتقال التعسفي والاختفاء والعنف الجنسي والنهب، ضمان وصول المساعدات، حماية النازحين واللاجئين، والتحقيق في الانتهاكات ومساءلة المسؤولين عنها. كما ينبغي تعزيز التوثيق المستقل والآليات الوطنية والإقليمية والدولية للمساءلة، مع الفصل دائماً بين المعلومات الميدانية الأولية والتوصيف القانوني النهائي الذي يتطلب التحقق والتحقيق المستقل.

أولاً: ولاية شمال دارفور

Incident statistics _ North Darfur

■ خارج القانون القتل ■ سرقة ■ احتجاز



Created with Datawrapper



1. الوضع الأمني

بتاريخ 2 أغسطس، اندلعت مواجهات بين القوة المشتركة وقوات الدعم السريع في منطقة مسكي بمحلية كرنوي. وأسفرت المواجهات عن فقدان قوات الدعم السريع لعدد من المركبات القتالية التي حاولت استخدامها في اقتحام المنطقة. كما تكبدت القوات خسائر بشرية، حيث سقط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف القوة، وفق مصادر ميدانية شاهدة عيان. أما على مستوى المدنيين المحليين، فقد أسفرت المواجهات عن مقتل ثلاثة مدنيين. كما تعرضت البنية التحتية لأضرار، شملت تدمير عدد من المركبات المدنية العابرة، إلى جانب تضرر مصادر المياه الحيوية، مثل الآبار، وكذلك الأسواق في المحلية.

وبتاريخ 9 أغسطس، وجّه رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور بإجراء تحقيقات بشأن فساد الأراضي، والتلاعب في الحصص الغذائية المخصصة للنازحين، ومزاعم الانتهاكات. وقد أصدر رئيس الحركة توجيهات إدارية إلى ثلاثة قطاعات تابعة للحركة، تشمل القطاع العسكري، والسلطة المدنية، ومنسقية النازحين واللاجئين، وذلك لفتح تحقيقات حول مزاعم الفساد المتعلقة بالأراضي في المناطق المحررة.

وبتاريخ 10 أغسطس عند حوالي الساعة 9:40 صباحًا، سقطت طائرة مسيرة في منطقة السرحة أم قوزين، دون تسجيل أي خسائر. وفي اليوم نفسه، تعرضت مدينتا الفاشر وكبكاية لقصف بواسطة طائرات مسيرة، إلا أنه لم تُسجل أي خسائر نتيجة القصف. وبتاريخ 16 أغسطس، نفذت طائرة مسيرة تابعة للجيش ضربة في حدود مليط، وأسفرت الضربة عن مقتل عناصر من قوات الدعم السريع. وفي الفاشر، عثرت حكومة تأسيس على أجسام غير متفجرة داخل الأحياء، بلغ عددها 21 جسمًا.

بتاريخ 22 أغسطس، صدر قرار من السلطة المدنية في طويلة، وتم إبلاغ المواطنين به داخل الجوامع، يقضي بأن يقوم كل شخص في منزله بدفع مبلغ 5 آلاف جنيه، إضافة إلى ثلاث كُرات (صحن) عيش. كما فُرضت، إلى جانب ذلك، رسوم سنوية قدرها 500 ألف جنيه على أصحاب العربات التي يتم تأجيرها للمنظمات الإنسانية.

وفي التاريخ نفسه، طالب وفد من حركة تحرير السودان جمعية الهلال الأحمر السوداني بإزالة شعار الجمعية من مكاتبها في طويلة، ومواصلة عملها تحت إشراف السلطة المدنية التابعة للحركة. إلا أن جمعية الهلال الأحمر السوداني رفضت القرار، وقامت بتسليم العمل إلى الفريق التابع لمنظمة WFP الموجود في طويلة. ويأتي ذلك في ظل قيام جمعية الهلال الأحمر السوداني بتوقيع عقد جديد مع WFP لتوفير الإغاثة لمدة ستة أشهر للنازحين المحصورين تحت (ج).

وبتاريخ 28 أغسطس، وصل إلى طويلة وفد من WFP، كان من ضمن أعضائه رئيس قسم الحماية، شارلوت لانكستر (Charlotte Lancaster)، وذلك للوقوف على الموضوع والخلاف القائم بين الحركة وجمعية الهلال الأحمر السوداني، بالإضافة إلى متابعة واستغلال ما كان يحدث من قبل الشيوخ والعُمد تجاه النازحين.



2. انتهاكات حقوق الانسان

بتاريخ 2 أغسطس، استهدفت مسيرة تابعة للقوات المسلحة المحكمة الأهلية في منطقة غرة الزاوية (محلية كيكابية)، وذلك أثناء انعقاد جلسة للمحكمة الأهلية. وأسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 30 شخصًا وإصابة عدد كبير آخر. وكان من أبرز الرموز الذين قُتلوا في الهجوم كل من: العمدة الزين النور، والعمدة أحمد بخيت، والعمدة عبدالله جاد الرب، والعمدة الدوم النضيف. كما أسفر الهجوم عن مقتل عدد من قادة قوات الدعم السريع، من بينهم القائد الطاهر نور الجدي والقائد النور سعيد جبريل. وقد تم نقل الجرحى إلى مدينة كيكابية لتلقي العلاج، فيما كانت عملية حصر أعداد القتلى والجرحى لا تزال جارية في ذلك الوقت.

وبتاريخ 4 أغسطس، تم الانتهاء من عملية حصر ضحايا حادث غرة الزاوية، حيث بلغ عدد القتلى أكثر من 45 قتيلاً. وبحسب عملية الحصر، كان من بين القتلى نحو 20 شخصًا من غرة الزاوية، و11 شخصًا من مدينة كيكابية، إضافة إلى قتيلين من منطقة غرة فرجاوية، وسبعة قتلى من منطقة قرقو. كما تم دفن خمسة أشخاص دون التمكن من التعرف على هوياتهم، وكان من بين هؤلاء شخصان كانا موجودين داخل المحكمة وقت وقوع الهجوم.

وبتاريخ 6 أغسطس، عثر نازحون كانوا قد غادروا طويلة متجهين إلى مناطق أخرى بغرض الحصول على الحطب، على 30 جثة في اتجاه جبل صراطي. ويبعد هذا الجبل عن مدينة طويلة مسافة تقدر بنحو 5 كيلومترات إلى الشرق. وقد وُجدت الجثث في حالة تحلل، فيما كانت بعض الجثث قد أصبحت جافة، وهو ما يشير إلى بقائها لفترة طويلة في العراء، ويرجح أن يكون ذلك منذ سقوط مدينة الفاشر في شهر أكتوبر. وبعد عثورهم على الجثث، أبلغ النازحون الحركة، التي كانوا متواجدين بالقرب من الجبل، بوجود هذه الجثث. إلا أن النازحين أُجبروا على دفن الجثث في مقبرة جماعية.

وبتاريخ 10 أغسطس، تم إطلاق سراح الفتاة التي كانت قد وضعت مولودًا في أطباء وتركت الطفل، والتي كانت قد أُلقي القبض عليها وسُجنت. وبحسب إفادة مطلعة، فإن أحد الضباط أخبرها بأنه إذا كانت تريد الخروج من السجن، فعليها أن تقيم معه علاقة جنسية، مقابل أن يقوم بإطلاق سراحها والتواصل مع المنظمات من أجل تقديم الدعم لها. وبالفعل، أقام الضابط علاقة معها. وتدخلت منظمة ناسب في القضية، وهي منظمة تقوم أصلاً بتنفيذ مشاريع تستهدف الأطفال، حيث وصل أفراد منها إلى السجن والتقوا بالفتاة، وقدموا لها دعمًا نفسيًا.

وأفادت الفتاة للمنظمة بأن سبب تركها لطفلها يعود إلى أن قوات الدعم السريع كانت قد اعتدت عليها أثناء قدومها من الفاشر، ولذلك لم تكن ترغب في الاحتفاظ بالطفل. وفي نهاية الأمر، تمكن أفراد منظمة ناسب من إقناعها بأخذ الطفل والاحتفاظ به، كما ناشدت المنظمة بقية المنظمات، طالبة من أي جهة لديها إمكانية لتقديم المساعدة أن تقوم بتقديم الدعم لها.

أما فيما يتعلق بموضوع آدم التابع لمنظمة كافا، فلا تزال القضية مستمرة، وقد أصدرت المحكمة قرارًا يقضي بأنه في حال عدم دفع المبلغ المالي، سيتم تحويل آدم إلى السجن. وتجدر الإشارة إلى أن القاضي يتواصل مع



أصحاب آدم، حيث يتم اللقاء بهم في مكان القهوة بعد المغرب، وذلك بهدف التفاوض معهم من أجل تأجيل دفع المبلغ المالي، مع الإشارة إلى أن التأخير في دفع المبلغ ليس من مصلحة القضية.

وبتاريخ 22 أغسطس، قُتل مواطنة تُدعى كلثوم محمد جدو، إثر إصابتها بطلق ناري في منطقة جبل عيسى بمحلية المالحة. ووقعت الحادثة نتيجة إطلاق نار نفذته عناصر مسلحة تتبع لقوات الدعم السريع. وكانت القوة المسلحة قد وصلت إلى المنطقة قبل أربعة أيام من وقوع الحادث، وفرضت قيوداً أمنية على السكان. وقبل مغادرة القوة للمنطقة، قامت بإطلاق النار بكثافة في الهواء، ما أدى إلى إصابة كلثوم محمد جدو بجروح بالغة، توفيت متأثرة بها أثناء نقلها إلى مستشفى المالحة.

كما تم قتل إدريس إبراهيم، المعروف باسم "سدى"، وهو ناشط، وذلك يوم الاثنين، إثر هجوم مسلح استهدف سيارة كانت تقله مع آخرين في صحراء شمال دارفور. وكان إدريس إبراهيم ومرافقه في طريقهم من مدينة الطينة الحدودية مع تشاد إلى مدينة الدبة عندما تعرضت السيارة للهجوم المسلح، ما أدى إلى مقتله.

وبتاريخ 28 أغسطس تم العثور على جثمان شخص مجهول الهوية كان موجوداً داخل المياه في برهد أمو، شرق مدرسة طويلة الثانوية بنين. ولم يتم حتى ذلك التاريخ التعرف على هوية الشخص الذي عُثر على جثمانه داخل المياه.

3. أوضاع المجتمع المدني

بتاريخ 1 أغسطس، رفض الجزارون في محلية طويلة قرار السلطة المدنية القاضي بتحديد سعر كيلو لحم الأبقار بـ 13 ألف جنيه، وسعر لحوم الأغنام والضأن بـ 15 ألف جنيه. وأعلن الجزارون عن توجههم إلى تنفيذ إضراب شامل في المنطقة. وفي اليوم السابق، الذي صادف يوم الجمعة، لم تكن هناك أي كميات من اللحوم في محال الجزارة، وذلك منذ الساعة 9:40 صباحاً.

وأوضح الجزارون أن غالبية الماشية تأتي من جنوب دارفور، وأن التجار وأصحاب الماشية يتكبدون مبالغ مالية كبيرة أثناء نقلها في الطريق، نتيجة دفع مبالغ ورسوم متعددة، ولذلك يرون أن الأسعار التي حددتها السلطة المدنية لا تتناسب مع التكلفة الفعلية ولا تسمح لهم بالبيع وفق الأسعار المحددة.

وبتاريخ 3 أغسطس، ظهرت حالتان جديدتان للإصابة بالكوليرا في مخيمي دبة نائرة وطويلة العمدة، ليرتفع بذلك إجمالي عدد حالات الإصابة المسجلة إلى أربع حالات. بتاريخ 5 أغسطس، هطلت الأمطار في محلية طويلة، الأمر الذي أسعد المواطنين والمزارعين، خصوصاً بعد حالة التخوف والقلق التي سادت نتيجة تأخر هطول الأمطار. ودفع هطول الأمطار مئات المزارعين إلى بدء عمليات الزراعة، وسط تفاؤل بتحسّن الموسم الزراعي في حال استمرار هطول الأمطار خلال الفترة المقبلة.

بتاريخ 9 أغسطس، اضطرت نساء في المنطقة إلى حمل الطوب والعمل في مهن شاقة بهدف إعالة أسرهن وتوفير احتياجاتها. ويتمثل حلم هؤلاء النساء الأكبر في بناء حياة كريمة ومستقبل آمن لأبنائهن.



وبتاريخ 10 أغسطس، استأنفت سلطات الثروة الحيوانية التابعة لحكومة تأسيس الموازية بولاية شمال دارفور حملات تطعيم الماشية، وذلك بعد توقف استمر لأكثر من ثلاثة أعوام بسبب الحرب. وجاء استئناف حملات التطعيم في ظل مخاوف من انتشار الأمراض الوبائية ونفوق أعداد كبيرة من الحيوانات. واستهدفت الحملة تطعيم الإبل والأبقار والماعز والدواب في عدد من مناطق الولاية، من بينها البركة وشقرا وسوق المواشي بمدينة الفاشر، إلى جانب مناطق شاوا وكولقي بريف الفاشر.

وبتاريخ 12 أغسطس، شهدت محلية طويلة ارتفاعاً حاداً في أسعار المحاصيل الغذائية، حيث ارتفع سعر جوال الدخن من 140 ألف جنيه إلى 200 ألف جنيه، فيما ارتفع سعر الذرة من 80 ألف جنيه إلى 140 ألف جنيه. وكان ذلك قد سبقه، بتاريخ 8 أغسطس، يوم السبت، انعقاد اليوم الأسبوعي للسوق المحلي.

وفي هذا السياق، أصدرت السلطة المدنية قراراً يقضي بمنع تصدير الدخن خارج الدائرة، مع التأكيد على أن أي شخص يخالف القرار أو يتجاوز التعليمات يعرض نفسه للخطر. ويأتي ذلك في ظل توقف جمعية الهلال الأحمر عن صرف المواد الإغاثية بصورة مباشرة، واستبدال عملية التوزيع بنظام الكوبونات (الكروت). كما أصدرت محلية كتم قراراً مماثلاً يقضي بمنع تصدير الدخن.

بتاريخ 11 أغسطس، شهدت مدينة كبكابية هطول أمطار غزيرة أدت إلى حدوث فيضانات، وأسفرت عن نزوح 62 أسرة وتدمير 62 منزلاً بالكامل. وفي اليوم نفسه، شهدت محلية طويلة هطول أمطار غزيرة أدت إلى حدوث سيول، وأسفرت عن نزوح 975 أسرة، بعد أن تسببت السيول في تدمير 975 منزلاً بالكامل وتضرر 373 منزلاً بصورة جزئية. وشملت الأضرار محلية طويلة وقرى مسل ومرار وكاتور وتيسا.

كما شهدت منطقة شنقل طوباوي هطول أمطار غزيرة تسببت في نزوح 46 أسرة وتدمير منازلهم. وبتاريخ 15 أغسطس، يوم السبت، اشتكى النازحون والتجار في مخيمات طويلة من شح السيولة النقدية، الأمر الذي أدى إلى ركود حركة البيع والشراء. كما أدى نقص السيولة إلى ارتفاع عمولة التحويلات البنكية مقابل الحصول على النقد "الكاش" لتصل إلى 30%. وأشار المتضررون إلى أن ارتفاع عمولة التحويلات يزيد من معاناتهم، خاصة في ظل اعتمادهم على التحويلات المالية التي يرسلها ذووهم من الخارج لتلبية احتياجاتهم اليومية.

وبتاريخ 18 أغسطس، يوم الثلاثاء، تدهورت أوضاع النساء الحوامل في طويلة بسبب نقص الخدمات الطبية وبعد المسافات عن المستشفى الموجود داخل المحلية، وخاصة النساء المقيمات في المعسكرات، ومن بينها معسكر دبة نايرو. وفي حال تعرضت امرأة لمضاعفات أو بدأت آلام الولادة خلال فترة الليل، فإن الوصول إلى المستشفى داخل المدينة يصبح أمراً صعباً، وذلك بسبب عدم توفر عربة إسعاف، إضافة إلى وجود الوديان خلال فصل الخريف، الأمر الذي يزيد من صعوبة حركة التنقل والوصول إلى الخدمات الطبية.

وفي المقابل، توجد لدى منظمة صندوق إعانة المرضى مستشفى للولادة في معسكر طويلة العمدة، ويعمل المستشفى على مدار الساعة. كما تتوفر لدى المنظمة عربة إسعاف، إلا أن المستشفى لا يجري عمليات قيصرية،



ويقتصر عمله على الولادة الطبيعية فقط. وفي الحالات الصعبة التي تحتاج إلى تدخل جراحي أو عملية قيصرية، يتم تحويل المريضة إلى مستشفى أطباء بلا حدود.

وبتاريخ 18 أغسطس، قامت حكومة تأسيس بحفر بئر مياه في قرية فرع شلخ بريف الفاشر. وفي الفاشر، تقوم حكومة تأسيس الموازية بتوزيع الخبز مجاناً على جميع المواطنين الموجودين.

وفي معسكر شكشكو، يقوم الفدائيات (أصحاب الشراب) بوضع الخرشة داخل الشراب، وغالباً ما يتم تقديم الشراب خلال فترة الليل، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار أصوات مختلفة ومخيفة للسكان الموجودين داخل المعسكر. وفي معسكر دوبو العمدة، تعرضت أختان للحريق بواسطة البنزين، وذلك بفعل متعمد من شقيقتيهما.

كما تعرضت سيارة كانت في طريقها من كبكابية إلى طويلة لحادث مروري، حيث انقلبت السيارة، وأسفر الحادث عن مقتل ثلاثة أشخاص من النساء. وكانت اثنتان من المتوفيات شقيقتين شقيقتين، بينما كانت الثالثة ابنة خالتهما.

وفي محلية كبكابية، هطلت أمطار غزيرة أدت إلى حدوث فيضانات، وأسفرت عن نزوح 62 أسرة وتدمير منازلهم. كما تسببت الأمطار التي هطلت في معسكر دبة نايرة ومعسكر طويلة العمدة في وقوع خسائر في الممتلكات. وشملت الأضرار كذلك بعض المنظمات العاملة في المنطقة، حيث تضررت خيام منظمة العيون ومنظمة الأثر العميق، إذ تسببت الأمطار في إزالة أو جرف الخيام التابعة للمنظمتين.



ثانياً: ولاية غرب دارفور

1. الوضع الأمني

شهدت ولاية غرب دارفور خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2026م استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والعسكري، في ظل تواصل التوترات بين القوات المسلحة والقوات المتحالفة معها من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى، إلى جانب استمرار عدد من التحديات الأمنية الداخلية المرتبطة بالانفلات الأمني، وانتشار السلاح، والنزاعات المجتمعية في عدد من المناطق.

حيث خلال الفترة، تركز النشاط العسكري بصورة أكبر في المحاور الشمالية والشمالية الغربية لمدينة الجنيّة، حيث استمرت المناطق القريبة من خطوط التماس في تسجيل تحركات عسكرية وعمليات مراقبة واستعداد من جانب الأطراف المتحاربة. وانعكس ذلك على الوضع الأمني العام داخل الولاية، خاصة في ظل الأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق لقربها من عاصمة الولاية وارتباطها بالطرق الرئيسية المؤدية إلى عدد من المحليات والمناطق الحدودية.

وشهد محور بئر أم سلبية شمال مدينة الجنيّة تطورات ميدانية مهمة خلال الفترة السابقة، حيث استمرت تداعيات المواجهات العسكرية التي شهدتها المنطقة بين القوات المتحالفة وقوات الدعم السريع. وتكتسب المنطقة أهمية بسبب موقعها الجغرافي وقربها من مدينة الجنيّة، مما يجعل أي تطورات عسكرية فيها مؤثرة بصورة مباشرة على الوضع الأمني في محيط العاصمة الولائية، وكذلك على حركة المدنيين والأنشطة التجارية والإنسانية.



كما استمرت في بعض المناطق الشمالية للولاية عمليات التحرك والتمشيط العسكري، مع ورود معلومات ميدانية عن وقوع مواجهات محدودة ومحاولات من الأطراف المختلفة لتعزيز مواقعها العسكرية. وأدى استمرار هذه التطورات إلى زيادة حالة القلق وسط السكان، خاصة في المناطق القريبة من مناطق العمليات، نتيجة المخاوف من تجدد الاشتباكات أو توسع نطاق المواجهات.

كما استمرت بعض مظاهر الانفلات الأمني في عدد من المناطق، حيث تم تسجيل حوادث اعتداءات وأعمال عنف خارج إطار المواجهات العسكرية المباشرة. ومن أبرز الحوادث خلال الفترة مقتل امرأة في ظروف أمنية متوترة، وهو ما يعكس استمرار المخاطر التي يواجهها المدنيون، خصوصاً في ظل ضعف الاستقرار الأمني وانتشار السلاح وصعوبة وصول الجهات المختصة إلى بعض المناطق بصورة منتظمة.

كما شهدت محلية بيضة ومناطق أخرى توترات مجتمعية مرتبطة بالنزاعات القبلية، حيث اندلعت اشتباكات بين مجموعات قبلية على خلفية قضايا مرتبطة بنهب المواشي، مما أدى إلى سقوط ضحايا ووقوع إصابات بين الأطراف المتنازعة. ورغم تدخل الأجويد والقيادات المجتمعية لاحتواء الموقف، فإن التوترات ظلت قائمة، بما يؤكد الحاجة إلى مواصلة جهود المصالحات المجتمعية وآليات حل النزاعات بالطرق السلمية.

كما خلال فترة التقرير، شهدت مدينة الجنيينة ومحيطها تحليقاً للطيران والطائرات المسييرة، الأمر الذي تسبب في حالة من القلق وسط المواطنين، خاصة في ظل استمرار التوتر العسكري في المحاور الشمالية للمدينة. وقد انعكست التطورات الأمنية والعسكرية على الأوضاع المعيشية للسكان، حيث لا تزال المجتمعات المتأثرة بالنزاع تواجه تحديات تتعلق بالحماية والخدمات الأساسية والرعاية الصحية. كما استمرت الحاجة إلى دعم المرافق الصحية التي تعمل في ظروف صعبة نتيجة نقص الإمكانيات والضغط المتزايد عليها بسبب الاحتياجات المتنامية للمواطنين.

وخلال النصف الثاني من الشهر شهدت الولاية، تطورات أمنية وعسكرية متسارعة، اتسمت باستمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في عدد من المناطق، خاصة المناطق المحيطة بمدينة الجنيينة، ومحليتي سريا وكلبس، إضافة إلى المناطق القريبة من الشريط الحدودي مع جمهورية تشاد.

وجاءت هذه التطورات في ظل استمرار النشاط العسكري والتحركات الميدانية للأطراف المسلحة المختلفة، إلى جانب استمرار التوترات المحلية التي أثرت على الوضع الأمني العام وحركة السكان في بعض المناطق.

وأفادت معلومات ميدانية ومحلية باستمرار حالة الاستنفار والتحركات العسكرية في عدد من مناطق الولاية، مع تسجيل اشتباكات متقطعة بين أطراف مسلحة مختلفة. كما وردت تقارير عن وقوع مواجهات بين قوات متحالفة مع القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك القوات المشتركة وبعض المجموعات المسلحة المحلية، وبين قوات الدعم السريع في عدد من المحاور، خاصة المناطق الواقعة بين الجنيينة وسريا وكلبس والمناطق الريفية المحيطة بها.



وخلال الفترة بين 12 و22 أغسطس 2026، وردت تقارير عن وقوع اشتباكات في منطقة بئر سليبية التابعة لمحلية سريا، بين قوات مشتركة ومجموعات مسلحة محلية من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى. وأفادت بعض المصادر المحلية بأن الاشتباكات أعقبها هجوم استهدف المنطقة، مع ورود معلومات عن وقوع خسائر بشرية وأسر عدد من المقاتلين. إلا أن حجم الخسائر والأعداد الدقيقة للضحايا والأسرى لم يتم التحقق منها بصورة مستقلة، بسبب محدودية الوصول إلى المنطقة وصعوبة الحصول على معلومات موثوقة من مصادر متعددة.

كما شهدت مدينة الجنيينة خلال النصف الثاني من أغسطس توترات أمنية داخل بعض الأحياء، حيث وردت معلومات عن حدوث خلافات بين مجموعات مسلحة ومكونات محلية. وتضمنت التقارير المتداولة إشارات إلى وقوع اعتداء على مخزن ذخيرة داخل المدينة، إلا أن التفاصيل المتعلقة بطبيعة الحادثة والجهات المتورطة وحجم الأضرار لم يتم التأكد منها بصورة مستقلة.

وفي 27 أغسطس 2026، وردت تقارير حول تنفيذ ضربات باستخدام طائرات مسيرة استهدفت مواقع عسكرية ومخازن وقود ومواقع مرتبطة بالعمليات العسكرية في مناطق مختلفة من ولاية غرب دارفور. وشملت المناطق التي ورد ذكرها مناطق قريبة من الشريط الحدودي مع جمهورية تشاد، إضافة إلى مناطق داخل مدينة كلبس وحولها.

وأشارت مصادر محلية إلى أن هذه الضربات أدت إلى خسائر مادية وبشرية، تضمنت تضرر أو تدمير بعض المركبات والمخازن والمعدات، إلا أن حجم الخسائر الفعلية لم يتم تأكيده من مصادر مستقلة. وشهدت محلية كلبس خلال الفترة الأخيرة نشاطاً عسكرياً ملحوظاً، تمثل في تقارير عن استهداف مواقع عسكرية ومخازن للوقود والذخائر، إلى جانب تحركات وتجمعات لمجموعات مسلحة في مناطق جنوب وغرب مدينة الجنيينة وبعض المناطق الريفية المحيطة بها.

كما وردت معلومات عن استمرار التحركات العسكرية في المناطق القريبة من الحدود مع تشاد، الأمر الذي يضيف إلى تعقيد الوضع الأمني في المنطقة، خاصة في ظل طبيعتها الحدودية وتشابك خطوط الحركة بين المناطق المختلفة. ومن المتوقع أن تظل المناطق الواقعة بين الجنيينة وسريا وكلبس والمناطق الحدودية مع تشاد من أكثر المناطق تأثراً بالتطورات الأمنية خلال الفترة القادمة، في ظل استمرار التحركات العسكرية وعدم وجود مؤشرات واضحة على انخفاض مستوى التوتر.

2. انتهاكات حقوق الانسان

شهدت ولاية غرب دارفور خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2026م استمرار عدد من التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان، في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والعسكري، وتأثير النزاع المسلح على حياة المدنيين وحررياتهم الأساسية، إلى جانب استمرار التدابير الأمنية الاستثنائية المفروضة في عدد من المناطق.



وخلال الفترة محل التقرير، تواصلت المخاوف المتعلقة بحماية المدنيين نتيجة استمرار حالة الانفلات الأمني. وسجلت الولاية حادثة مقتل امرأة في ظروف أمنية متوترة، وهو حادث يعكس استمرار تعرض المدنيين، وخاصة النساء، لمخاطر العنف في ظل عدم توفر الحماية الكافية. كما تشير الحادثة إلى أهمية تعزيز الإجراءات الأمنية، وضمان حماية المواطنين، ومحاسبة المتورطين في أي انتهاكات أو اعتداءات.

واستمرت خلال الفترة كذلك حالات التهديد والترهيب التي تؤثر على حياة المواطنين، حيث أدى الوضع الأمني غير المستقر إلى زيادة مشاعر الخوف والقلق وسط السكان، خاصة في المناطق التي تشهد ضعفاً في الوجود الأمني أو تقع بالقرب من مناطق التوتر. وانعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة على حرية الحركة وممارسة الأنشطة اليومية بصورة طبيعية.

كما شهدت بعض المناطق استمرار إجراءات الطوارئ والقيود الأمنية المفروضة بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها الولاية. ورغم أن هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز الأمن والسيطرة على الأوضاع، فإن استمرارها لفترات طويلة يتطلب الموازنة بين المتطلبات الأمنية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حرية التنقل والحق في الحصول على الخدمات. وأدت المخاوف الأمنية المستمرة كذلك إلى تراجع قدرة بعض المواطنين على الوصول بصورة آمنة إلى الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث تواجه الأسر تحديات مرتبطة بالحماية والرعاية الصحية والحصول على المساعدات الإنسانية.

وشهدت ولاية غرب دارفور والمناطق الحدودية المحاذية لجمهورية تشاد خلال النصف الثاني من شهر أغسطس 2026 تطورات أمنية وعسكرية وسياسية متسارعة، اتسمت باستمرار حالة التوتر وتزايد المخاوف المرتبطة بتأثيرات النزاع المسلح في السودان على الأوضاع الإنسانية والأمنية في الإقليم، خاصة في المناطق الحدودية التي تشهد حركة سكانية وتجارية واسعة بين السودان وتشاد.

وعلى المستوى الإقليمي، أعلنت السلطات التشادية رفع مستوى الجاهزية العسكرية إلى الدرجة القصوى عقب التطورات الأمنية المتزايدة على حدودها الشرقية مع السودان. وأفادت التصريحات الصادرة عن القيادة التشادية بأن جميع وحدات القوات المسلحة التشادية وُضعت في حالة استعداد قصوى بهدف حماية السيادة الوطنية وسلامة الأراضي التشادية، مع التأكيد على عدم السماح بانتقال تداعيات الصراع الدائر في السودان إلى داخل الأراضي التشادية.

وأكدت السلطات التشادية احتفاظها بحق اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي تهديدات محتملة تمس الأمن القومي أو الاستقرار الداخلي، في ظل تزايد المخاوف من امتداد العمليات العسكرية أو تسلل عناصر مسلحة عبر الحدود. وفي السياق ذاته، تداولت مصادر محلية وتقارير إعلامية أنباء عن اتهامات موجهة إلى جهات مسلحة داخل السودان بتنفيذ محاولة استهداف بطائرات مسيرة ضد أهداف داخل الأراضي التشادية.

وساهمت هذه الأنباء في زيادة حالة التأهب الأمني على الحدود. ولم تتوفر معلومات مستقلة تؤكد تفاصيل الحادث أو الجهة التي نفذته، إلا أن هذه التطورات انعكست على مستوى التنسيق الأمني والانتشار العسكري



في المناطق الحدودية، وسط مخاوف من تأثيرها على العلاقات بين المجتمعات الحدودية وعلى حركة التنقل والتجارة.

وأصدرت منظمة المساعدة للحقوق والتنمية في إقليم دارفور بياناً أعربت فيه عن إدانتها واستنكارها لما وصفته بالقصف الجوي واستهداف المدنيين في المعبر الحدودي أدري. واعتبرت المنظمة أن هذه الأحداث تمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وأشار البيان إلى أن القصف تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا وسط المدنيين، بينهم أطفال ونساء وكبار السن، إضافة إلى وقوع إصابات متفاوتة الخطورة بين المواطنين.

ووفقاً للتقارير الميدانية الأولية التي أشارت إليها المنظمة، أدى القصف الذي استهدف المنطقة إلى مقتل نحو 20 شخصاً من المدنيين وإصابة أكثر من 100 آخرين بإصابات مختلفة. وتسبب الحادث في حالة من الصدمة والخوف وسط السكان المحليين، خاصة أن المنطقة المستهدفة تُعد من المناطق التي تشهد نشاطاً تجارياً وحركة إنسانية كبيرة بحكم موقعها الحدودي. وطالبت المنظمة بضرورة إجراء تحقيق رسمي وشفاف حول الحادث، وتحديد المسؤوليات، وضمان حماية المدنيين، وعدم استخدام المناطق المدنية كأهداف في العمليات العسكرية.

أفادت معلومات محلية صادرة عن مصادر استخباراتية بقيام قوات الدعم السريع بإجراءات أمنية داخل عدد من المناطق، شملت تعزيز الانتشار وتنفيذ عمليات تفتيش ومتابعة داخل محلية بيدا ومناطق أخرى مجاورة. وأشارت المعلومات إلى دخول عناصر تابعة للاستخبارات إلى منطقة بانتينة داخل محلية بيدا يوم 16 أغسطس 2026، وسط تحركات أمنية وعمليات رصد داخل المنطقة.

كما تحدثت المصادر عن تنفيذ حملات ومطاردات استهدفت عدداً من المناطق والقرى، من بينها ريد كوني وحرازو ومناطق أخرى ضمن نطاق الإدارة الأهلية بمحلية بيدا، وذلك بدعوى ملاحقة أشخاص يُشتبه في ارتباطهم بجهات أو مجموعات معارضة. وأثارت هذه التحركات حالة من القلق وسط السكان المحليين، نتيجة المخاوف من تأثير العمليات الأمنية على المدنيين، خاصة في المناطق التي تشهد توترات قبلية وأمنية متراكمة منذ بداية النزاع.

3. أوضاع المجتمع المدني

شهدت ولاية غرب دارفور خلال النصف الأول من شهر أغسطس 2026م استمراراً في جهود منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية والمنظمات الإنسانية، التي واصلت تقديم الدعم والخدمات للمواطنين، رغم التحديات الكبيرة المرتبطة بالظروف الأمنية والإنسانية التي تمر بها الولاية. واستمرت المبادرات المجتمعية والجهات المحلية في تنفيذ أنشطتها في عدد من المجالات، ولا سيما قطاعي الصحة والخدمات الاجتماعية، حيث اضطلعت غرف الطوارئ والمنظمات المحلية بدور مهم في سد جانب من الاحتياجات الأساسية للمواطنين.



وفي المجال الصحي، شهدت الولاية افتتاح وتشغيل مركز لغسيل الكلى، وهو تطور مهم يمثل إضافة كبيرة إلى مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين، وبصفة خاصة مرضى الفشل الكلوي الذين كانوا يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على جلسات الغسيل والرعاية والعلاج. ويُعد تشغيل المركز خطوة إيجابية من شأنها تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وتقليل المعاناة التي يواجهها المرضى وأسرهم نتيجة صعوبة الحصول على جلسات الغسيل والخدمات العلاجية اللازمة.

كما واصلت غرفة الطوارئ تقديم خدماتها الإنسانية داخل مستشفى الجينية، حيث استمرت في توفير وجبات الإفطار للمرضى والمرافقين بصورة منتظمة لمدة 99 يوماً متواصلة. وتمثل هذه المبادرة انعكاساً واضحاً للدور الكبير الذي تضطلع به المبادرات المجتمعية في مساندة الفئات الأكثر احتياجاً، وتخفيف الأعباء عن الأسر التي تضطر إلى البقاء داخل المستشفى لفترات طويلة برفقة المرضى.

وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، شهدت الولاية تنظيم فعاليات الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، حيث مثّلت المناسبة بداية للأنشطة المرتبطة بالمولد داخل المجتمع المحلي، وأسهمت في تعزيز الروابط الاجتماعية وإحياء الموروث الديني والثقافي، وسط مشاركة من المواطنين والقيادات المجتمعية.

كما شهدت مدينة الجينية ختام الدوري المحلي لكرة القدم بالولاية، والذي مثّل نشاطاً مجتمعياً مهماً أسهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي وإعادة تنشيط الحياة الرياضية، كما أتاح للشباب مساحة للمشاركة الإيجابية وتعزيز روح التواصل المجتمعي، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها الولاية.

وخلال النصف الثاني من شهر أغسطس 2026م، شهدت ولاية غرب دارفور استمراراً ملحوظاً في نشاط منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية المحلية، حيث واصلت هذه الجهات جهودها في مجالات الاستجابة الإنسانية، ودعم الخدمات الأساسية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وذلك في ظل الظروف الأمنية والإنسانية المعقدة التي تمر بها الولاية.

وفي إطار الجهود الإنسانية الرامية إلى تخفيف آثار الأزمة عن المواطنين، واصل مجلس تنسيق غرف الطوارئ بولاية غرب دارفور تنفيذ عدد من التدخلات الإنسانية الرامية إلى دعم المجتمعات المتأثرة. وفي هذا الإطار، قام المجلس بتسيير قافلة إنسانية إلى محلية كلبس، استجابةً للاحتياجات المتزايدة في المنطقة، ولا سيما في ظل الضغوط الكبيرة التي تواجه الخدمات الصحية والاحتياجات الأساسية للسكان.

وضمنت القافلة الإنسانية كميات من الأدوية البشرية، إضافة إلى جهاز فحص مخبري (CBC) لدعم القطاع الصحي، وبلغت التكلفة التقديرية لهذه المكونات نحو عشرة آلاف دولار أمريكي. كما شملت القافلة مستلزمات للإيواء ومواد إغاثية أساسية، قُدرت قيمتها بحوالي خمسة وأربعين ألف دولار أمريكي. وأسهمت هذه المساعدات في تعزيز قدرة المرافق الصحية والمتطوعين والمتطوعات على التعامل مع الاحتياجات الطارئة، إلى جانب تقديم الدعم للأسر المتأثرة بالأوضاع الإنسانية القائمة.



كما أسهمت تدخلات غرف الطوارئ في تعزيز جهود الاستجابة المجتمعية، من خلال دعم دور المتطوعين في تقديم الخدمات الأساسية والمساهمة في رصد احتياجات المواطنين، وبصفة خاصة الفئات الأكثر تأثراً بالظروف الحالية. وأشارت المعلومات إلى أن هذه الجهود ساعدت كذلك في تهيئة الظروف لعودة عدد من المواطنين الذين كانوا قد غادروا محلية كلبس نتيجة الظروف الأمنية، وذلك من خلال توفير بعض الخدمات والمساعدات الضرورية التي تساعد على استقرار المجتمعات المحلية.

كما شهدت الولاية تدخلاً مهماً من جانب المنظمات الإنسانية والشركاء الداعمين، تمثل في إعادة تأهيل معمل الفحوصات الطبية بمستشفى الجنيينة التعليمي. وشمل ذلك دعم المعمل بالأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية اللازمة، بهدف رفع مستوى جاهزيته التشغيلية وتحسين قدرته على استقبال المرضى وتقديم الخدمات التشخيصية.

ويُعد تأهيل معمل الفحوصات الطبية خطوة مهمة في تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة داخل المستشفى، إذ إن توفر الفحوصات الطبية داخل المؤسسة الصحية يساهم في تقليل زمن انتظار المرضى، ويحد من الحاجة إلى البحث عن الخدمات التشخيصية خارج المستشفى، كما يساعد الأطباء والكوادر الصحية في الحصول على المعلومات الطبية اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن رعاية المرضى، ومتابعة الحالات المرضية بصورة أكثر فعالية.

وعلى المستوى المجتمعي والسياسي، نظمت مبادرة "قمم غرب دارفور" ندوة سياسية تناولت تطورات المشهد السياسي الراهن، وناقشت عدداً من القضايا المتعلقة بمستقبل الولاية والتحديات التي تواجه المجتمع في ظل استمرار الأوضاع الاستثنائية.



ثالثاً: ولاية وسط دارفور

Incident statistics _ Central Darfur



Created with Datawrapper

1. الوضع الأمني

تشهد ولاية وسط دارفور حالة من التوتر الأمني والهشاشة الأمنية البالغة، وتتجلى أبرز مظاهرها في تكرار عمليات النهب في الشوارع الرئيسية، وداخل الأسواق، وكذلك في المنازل. واستناداً إلى هذه الهشاشة الأمنية، فرضت اللجنة الأمنية بالولاية حالة طوارئ ليلية تبدأ اعتباراً من الساعة التاسعة مساءً، وفي بعض الأحيان من الساعة الثامنة والنصف مساءً. وبموجب هذا القرار، تم اعتقال عدد من الشباب في حي الوحدة، ونقلهم إلى السجن الرئيسي، قبل أن يتم الإفراج عن بعضهم مقابل غرامة مالية بلغت 180 ألف جنيه سوداني لكل فرد.



ومنذ ذلك الحين، شهدت الولاية اجتماعات عسكرية مكثفة من جانب حكومة الولاية، بهدف إعادة ترتيب صفوف قواتها وضبط تحركاتها، وهو ما أسفر عن اتجاه نحو تشكيل لجنة لإزالة الظواهر السالبة، في إطار الجهود الرامية إلى الحد من مظاهر الانفلات الأمني والجريمة.

بتاريخ 15 أغسطس 2026، استكمالاً لسلسلة الاجتماعات الأمنية التي تشهدها الولاية، انعقدت جلسة حملت اسم "وليمة قطع الخيانة"، وجمعت بين قائد الفرقة الثانية – زالنجي، اللواء عبدالرحمن جمعة برك الله، وعدد من قيادات الإدارات الأهلية لقبيلة الفور، وقيادات معسكرات الولاية بقيادة الشرطي نجيب خميس بلام، والشرطي سعودي، والشرطي حسين كسودرو، ممثل محلية زالنجي، إلى جانب قاضي المحكمة مصطفى عبدالقادر، وعدد من القيادات العسكرية بقوات الدعم السريع.

وتناولت الجلسة، التأكيد على شمولية المكونات وتجديد العهد مع مجتمع الفور، والزيارات الميدانية، والقيادة والسيادة، والانضباط والردع حيث تعهد المجتمعون باتخاذ إجراءات رادعة بحق أي شخص يقصر في أداء واجبه تجاه أمة الفور، سواء كان من ضباط أو عساكر قوات الدعم السريع، بحيث يمكن أن تصل العقوبة إلى الحبس، بل وحتى الموت في السجن في حال تكرار التقصير.

وفي هذا السياق، عُقد اجتماع مشترك ضم مجلس الوزراء، ومجلس التأسيس المدني، ولجنة أمن الولاية التابعة لحكومة تأسيس الموازية، برئاسة الدكتور طلحة الطيب عبدالرحمن. وناقش الاجتماع الموقف الأمني بصورة تفصيلية، إلى جانب خطة تأمين الولاية والموسم الزراعي، وكذلك تأمين الطريق الرابط بين زالنجي ونيالا.

كما تم تجديد ما يقارب 300 فرد من أبناء الولاية المنتمين إلى القبائل الأفريقية، وذلك لتسليم شؤون إدارة الولاية، في خطوة تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في إدارة الشأن المحلي.

وفي 22 أغسطس 2026م، نفذت قوات حماية المدنيين في مدينة زالنجي عملية أمنية نوعية أسفرت عن إلقاء القبض على 4 أشخاص من معتادي الإجرام، إلى جانب ضبط أكثر من ستة آلاف طلقة كلاشنكوف وعدد من الأسلحة النارية. وعقب العملية، خاطب قائد الفرقة الثانية زالنجي، اللواء عبدالرحمن جمعة برك الله، القوات، موجهاً بضرورة الضرب بيد من حديد على المخربين وتجار السلاح ومروجي المخدرات، مع التشديد على تقديم المتهمين إلى المحكمة بصورة فورية.

وفي 23 أغسطس 2026م، شرع اللواء برك الله في اتخاذ إجراءات صارمة بحق عدد من العساكر، وذلك على خلفية حادثة هروب سجناء نتجت عن الإهمال والتقصير في تأمين السجن. وأكد اللواء في هذا السياق أن "الانضباط فوق كل اعتبار". وعلى الرغم من الجهود والإجراءات الأمنية المتخذة، لا تزال الولاية تواجه تحديات مستمرة تتمثل في وجود عناصر خارجة عن القانون، وتجار السلاح والمخدرات، إلى جانب التعقيدات المرتبطة بمشهد الحكم المحلي في ظل وجود أطراف متعددة، فضلاً عن الحاجة المستمرة إلى تأمين الطرق القومية وتأمين الموسم الزراعي. كما جرى التنسيق مع مدير الشرطة الفيدرالية بالولاية لتأمين منافسات الدوري



المحلي، مع اتخاذ قرار بمنع دخول الأسلحة إلى استاد زالنجي، وذلك في إطار الإجراءات الأمنية الرامية إلى الحفاظ على الأمن خلال الفعاليات الرياضية.

2. انتهاكات حقوق الانسان

شهدت ولاية وسط دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من حالات الاعتداءات والانتهاكات التي طالت المدنيين، شملت الاعتداء المسلح على المنازل، والنهب والسرقه بالإكراه، والتهديد بالسلح، والاعتقالات، والاحتجاز دون معلومات واضحة بشأن الإجراءات القانونية المتخذة بحق المحتجزين، إضافة إلى حالات إطلاق النار والإصابات الجسدية الخطيرة.

ففي 31 يوليو 2026م، وفي تمام الساعة الثانية فجراً، تعرض منزل الطبيبة د. إجلال أحمد بكر، الكائن في حي المحافظين بمدينة زالنجي، لاعتداء مسلح نفذه أربعة أشخاص مسلحين كانوا يستقلون دراجتين ناريتين ويحملون أسلحة من نوع كلاشنكوف. وقام المسلحون باقتحام المنزل وتهديد قاطنيه بالسلح، قبل أن يقوموا بنهب عدد من الممتلكات تحت التهديد المباشر.

وتعمل د. إجلال أحمد بكر طبيبة أسنان في مستشفى زالنجي، كما تعمل في هيئة التأمين الصحي - فرع الحميدية، إضافة إلى عملها مساعدة في عيادة دكتور مدثر، وتقيم في حي المحافظين بمدينة زالنجي، ولاية وسط دارفور. ويُعد استهدافها باعتبارها من الكوادر الطبية انتهاكاً إضافياً في سياق حماية العاملين في القطاع الصحي، فضلاً عن كونه مؤشراً على المخاطر الأمنية التي تواجه الكوادر الصحية داخل مناطق السكن والعمل.

وشملت الممتلكات التي تمت سرقتها هواتف شخصية تخص الضحية وأسرتها، ولم تحدد قيمتها حتى تاريخ التقرير، إضافة إلى مبلغ مالي يخص الضحية ولم يتم حصر قيمته، ومشغولات ذهبية تخص الضحية دون تحديد وزنها أو قيمتها، فضلاً عن عطور خاصة بالزفاف تخص شقيقة الضحية، وكانت معدة لحفل زفافها، ولها قيمة معنوية خاصة.

وأدى الاعتداء إلى تعرض الضحية وأفراد أسرتها لحالة من الرعب والخوف الشديدين نتيجة التهديد المباشر بالسلح، كما زاد فقدان الممتلكات ذات الطابع الشخصي والاجتماعي، وبصفة خاصة عطور الزفاف، من الأثر النفسي والمعنوي للحادثة. ولم تتوفر حتى تاريخ التقرير هويات محددة للأشخاص الذين نفذوا الاعتداء.

وفي 7 أغسطس 2026م، وتحديدًا عند الساعة الثامنة والنصف مساءً، نفذت قوات الدعم السريع حملة اعتقالات في منطقة آخر محطة بحي الوحدة بمدينة زالنجي، حاضرة ولاية وسط دارفور. وجاءت العملية في إطار إجراءات حالة الطوارئ التي تم تفعيلها في الولاية دون إعلان مسبق، حيث فوجئ السكان بحملة أمنية واسعة استهدفت مجموعة من الشباب في المنطقة.

ومن بين المعتقلين خلال هذه الحملة الشاب عمران سليمان محمد، البالغ من العمر 18 عاماً، وهو من سكان حي الثورة الذي يُعد امتداداً سكنياً لحي الوحدة. ولم تتوفر حتى تاريخ الرصد، الموافق 9 أغسطس 2026م،



معلومات واضحة حول التهم الموجهة إلى المعتقلين أو الأسباب المحددة التي استندت إليها قوات الدعم السريع في تنفيذ الاعتقالات.

ووفقاً للمعلومات المتوفرة، كان المعتقلون، ومن بينهم عمران سليمان محمد، محتجزين في سجن مدينة زانجي حتى تاريخ كتابة التقرير، دون الإفراج عن أي منهم. وتستند المعلومات المتعلقة بهذه الحالة إلى شهادة أحد أفراد أسرة المعتقل، والتي أكدت هويته وتوقيت اعتقاله وارتباط عنوان سكنه بموقع الحادثة، إلى جانب تأكيدها لمكان احتجازه.

كما شهدت الولاية في 6 أغسطس 2026م عدداً من حالات الاعتقال والاستدعاء والمطاردة التي استهدفت شخصيات وقيادات محلية. فقد تم اعتقال موسى أحمد لين، أمير قبيلة بني هلبا بولاية وسط دارفور، في مدينة زانجي خلال حملة استهدفته بتهمة التعاون مع الفلول. ولم ترد معلومات حول وجود أمر قضائي باعتقاله أو توجيه اتهام رسمي بحقه.

وفي التاريخ نفسه، تم اعتقال أحمد جبره في مدينة زانجي. ويشغل أحمد جبره منصب ضابط بجهاز الأمن الاقتصادي التابع لقوات الدعم السريع، وينتمي إلى منطقة بني هلبا. وتم اعتقاله بحجة التعاون مع الفلول، ثم نُقل إلى سجن دقريس في نيالا، دون توفر معلومات تفيد بإبلاغ ذويه بعملية الاعتقال أو اتخاذ إجراءات قانونية بحقه.

وفي 5 أغسطس 2026م، تم استدعاء المهندس عبد الكريم يوسف عثمان، رئيس الإدارة المدنية بولاية وسط دارفور، من منزله في حي السجون بمدينة زانجي. وحضرت قوة عسكرية على متن عربة واحدة إلى منزله وقامت باستدعائه إلى نيالا، فيما تحركت برفقته عربة حراسة مسلحة. وتشير المعلومات إلى احتمال تحول الاستدعاء إلى اعتقال عقب وصوله إلى مدينة نيالا. كما أفادت مصادر بوجود حملة مطاردة تستهدف عدداً من قيادات الإدارة الأهلية في مدينة زانجي، ومن بينهم حسين كسودرو، دون توفر تفاصيل إضافية حول طبيعة المطاردة أو ملابساتها.

وفي 6 أغسطس 2026م، شهدت محلية قارسيلا بولاية وسط دارفور حادثة نهب وإطلاق نار واعتداء مسلح أسفرت عن إصابة ثلاثة مواطنين، أحدهم بإصابة بالغة أدت إلى بتر يده بالكامل، بينما تعرض مواطن آخر للتهديد والنهب دون إصابة جسدية.

وتعود تفاصيل الحادثة إلى الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الخميس الموافق 6 أغسطس 2026م، عندما استقل شخصان يرتديان الزي العسكري لقوات الدعم السريع دراجة نارية، وكان بحوزتهما سلاح واحد من نوع كلاشنكوف. وبدأت الحادثة في الحي الشمالي، حيث قام الشخصان بتهديد صاحب دكان يقع على امتداد الشارع الرئيسي ونهباً منه هاتفه الجوال.



بعد ذلك، اتجه الجانبان غرباً إلى أحد أزقة الحي الغربي، حيث وجدا المواطن الرشيد أحمد كرامة إدريس داخل مركز الاتصالات الخاص به. وقاما بتهديده، وعندما لم يستجب لتهديداتهما، أطلقا عليه النار، فأصابته رصاصة من سلاح كلاشنكوف في يده اليمنى، ثم قاما بنهب هاتفه الجوال.

والرشيد أحمد كرامة إدريس يبلغ من العمر 36 عاماً، وهو متزوج وأب لثلاثة أبناء، ويقيم في الحي الغربي بمحلية قارسيلا، ويعمل مشغلاً لمركز اتصالات يتضمن خدمة واي فاي وطبليّة لشحن الهواتف. وأدت الإصابة التي تعرض لها في اليد اليمنى إلى تدمير كافة خلايا اليد بالكامل، الأمر الذي استدعى بترها تماماً في مستشفى زالنجي.

وعقب سماع صوت إطلاق النار وصراخ المصاب، خرج المواطنان إسماعيل صديق صالح وعبدو إبراهيم يوسف من منزليهما للتحقق من الحادثة، إلا أنهما فوجئاً بأن الجانبين لا يزالان في المكان. وعندما اقتربا منهما، أطلق الجانبان النار عليهما، فأصيب إسماعيل صديق صالح في جنبه الأيمن، بجانب الصدر، بينما قام أحد الجانبين بضرب عبّو إبراهيم يوسف على رأسه بمؤخرة السلاح "الدبشك".

ويبلغ إسماعيل صديق صالح من العمر 24 عاماً، وهو غير متزوج ويقيم في محلية قارسيلا، ويعمل في فرن "مخبز". وقد تعرض لطلقة نارية من كلاشنكوف في الجنب الأيمن بجانب الصدر، ونُقل إلى مستشفى زالنجي لتلقي العلاج الأولي.

أما عبّو إبراهيم يوسف، فيبلغ من العمر 17 عاماً، وهو غير متزوج ويقيم في محلية قارسيلا، وقد تعرض لإصابة في الرأس نتيجة ضربة بمؤخرة السلاح الناري "الدبشك". ونظراً إلى طبيعة الإصابة، تم نقله من مستشفى زالنجي إلى مدينة الضعين بولاية شرق دارفور لإجراء الفحوصات والأشعة المقطعية اللازمة. وعقب الاعتداء، حاول الجانبان الهروب من المنطقة، إلا أن سكان الحي احتشدوا وتمكنوا من القبض على أحدهما، بينما تمكن الآخر من الفرار.

كما تم نقل صاحب الدكان الذي تعرض للتهديد والنهب، رغم عدم تعرضه لإصابة جسيمة، إلى مستشفى زالنجي للاطمئنان على حالته وإجراء الفحوصات الأولية. ووفقاً للوضع الميداني وقت إعداد التقرير، كان المصابان الرشيد أحمد كرامة وإسماعيل صديق صالح موجودين في زالنجي، بينما كان المصاب الثالث عبّو إبراهيم يوسف موجوداً في الضعين.

وفي 2 أغسطس 2026م، تم اعتقال المواطن مهند هرون محمد آدم، البالغ من العمر 25 عاماً، والمواطن صبري عبدالمجيد جمعة، البالغ من العمر 24 عاماً، وهما نازحان في معسكر الحصاصي بمدينة زالنجي. وتم اعتقالهما في شارع حي الوحدة شرق مجمع مدارس الشمالية، بتهمة العمل في استخبارات الجيش السوداني.



ووفقاً للمعلومات الميدانية، جاء اعتقال المواطن صبري عبدالمجيد جمعة في سياق تواصله مع شقيقه الموجود في جبل مرة والعامل في صفوف حركة جيش تحرير السودان. ونفذ الاعتقال فردان من استخبارات قوات الدعم السريع.

وظل المواطنان رهن الاعتقال حتى 20 أغسطس 2026م، حيث تم إطلاق سراحهما بعد دفع غرامة مالية قدرها 450,000 جنيه سوداني لكل منهما. كما تمت مصادرة هواتفهما الشخصية، إضافة إلى المبالغ المالية والخواتم والساعات التي كانت بحوزتهما عند الاعتقال.

وتتأثر هذه الحالة مخاوف جدية بشأن احتجاز الأفراد على خلفية اتهامات أمنية دون ضمان محاكمة عادلة، كما أن ربط الإفراج عن المعتقلين بدفع غرامات مالية كبيرة قد يشكل شكلاً من أشكال الابتزاز أو العقاب المالي غير القانوني، إلى جانب مصادرة الممتلكات الشخصية دون سند قانوني واضح، وهو ما يمثل انتهاكاً لحق الملكية. وتأتي هذه الوقائع في سياق أوسع من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في ولاية وسط دارفور منذ نوفمبر 2023م، مع زيادة الانتهاكات التي تشمل القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية، في ظل سيطرة قوات الدعم السريع على أجزاء واسعة من دارفور، والتدهور الحاد الذي طال البنية التحتية والخدمات الأساسية نتيجة النزاع المستمر منذ أبريل 2023م.

3. أوضاع المجتمع المدني

شهدت ولاية وسط دارفور خلال شهر أغسطس 2026م نشاطاً ملحوظاً لمنظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية، شمل مجالات بناء السلام، والصحة، والتدريب وبناء القدرات، والإغاثة، والإيواء، والرياضة، إلى جانب استمرار المبادرات الإنسانية الهادفة إلى الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للنازحين والمجتمعات المحلية في ظل الظروف الراهنة.

وفي 15 أغسطس 2026م، بدأت عملية ترتيب وتوزيع الكوبونات الخاصة بما يُسمى بالمواد الغذائية، والتي تنفذها منظمة Islamic Relief في معسكرات النازحين، حيث بدأ التوزيع من معسكر الحصاصيصا، ولا تزال عملية التوزيع مستمرة.

وفي مجال بناء السلام والمشاركة المجتمعية، نفذت "مبادرة أهل زانجي"، بالشراكة مع منصة المجتمع المدني دارفور، نشاطاً بعنوان "بناء السلام والتعايش السلمي". وتضمن النشاط منتدى للنقاش، وورقة فكرية، إلى جانب فقرات غنائية، وذلك في إطار تعزيز الحوار المجتمعي والتعايش السلمي.

كما نفذت "مبادرة شباب وادي صالح للسلام والتنمية" ورشة توعوية حول بناء السلام، تناولت معالجة عدد من القضايا المحلية، ومن بينها قضية "الكلنكاب"، والمقصود بها الحدود بين المزارع، باعتبارها إحدى القضايا التي يمكن أن تؤثر على العلاقات والتعايش داخل المجتمعات المحلية.



وفي الوقت نفسه، واصلت غرف طوارئ وسط دارفور تشغيل "المساحة الصديقة للأطفال" بمجمع مدارس الحميدية، بما يتيح استمرار تقديم الأنشطة والخدمات المخصصة للأطفال في إطار الاستجابة المجتمعية للاحتياجات الإنسانية.

كما دشنت غرفة الطوارئ النسوية بمحلية بندسي في 25 أغسطس 2026 مشروعاً لصناعة الحرف اليدوية، في إطار دعم الأنشطة المجتمعية وتمكين النساء من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية والحرفية.

وفي محلية رونقاتاس، واصلت غرفة طوارئ رونقاتاس تشغيل المركز الصحي الموجود بمجمع الدوحة، والذي يستقبل أكثر من 300 حالة يومياً، بما يعكس حجم الطلب على الخدمات الصحية واستمرار الحاجة إلى دعم المرافق الصحية المحلية.

وفي قطاع الصحة، افتتحت الإدارة المدنية لمحلية مكجر مركز التأمين الصحي في 27 أغسطس 2026، وذلك بدعم من منظمة لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) في خطوة تهدف إلى تعزيز توفر الخدمات الصحية والتأمين الصحي للمواطنين في المحلية. كما تخطط منظمة أطباء بلا حدود (MSF) لفتح مكتب فرعي في محلية وادي صالح، وهو ما يمثل تدخلاً إضافياً متوقعاً في مجال الخدمات الصحية والاستجابة للاحتياجات الطبية في المحلية.

وفي مجال التدريب وبناء القدرات، بدأت منظمة الواثقون للإعمار والتنمية – (TDO) مكتب نيرنتي تدريباً متخصصاً للكوادر العاملة في عدد من القطاعات، شملت الصحة والتغذية، والأمن الغذائي، والمياه والإصحاح. وتتناول التدريب عدداً من الموضوعات، من بينها الدعم النفسي الأولي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونظام الإحالة، بهدف رفع قدرات الكوادر وتعزيز قدرتها على التعامل مع الاحتياجات المختلفة للمجتمعات المتأثرة.

كما أقامت وزارة الزراعة والغابات، بالتعاون مع منظمة السلام المتحدة، ورشة حول حماية الموارد الطبيعية، في إطار رفع الوعي بالقضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية وتعزيز الجهود المجتمعية والمؤسسية الرامية إلى حمايتها.

وفي مجال الإغاثة الغذائية والإيواء، واصلت منظمة Islamic Relief توزيع الكوبونات الغذائية في عدد من معسكرات النازحين، شملت معسكرات الحصاصيصا، والحيصا حيصا، ومربع ثمانية، وذلك ضمن جهود توفير المساعدات الغذائية للنازحين.

كما بدأ المجلس النرويجي للاجئين (NRC) توزيع معدات الإيواء في عدد من المناطق، شملت كارقلا، وسالي، ومروندو، وغرب ز النجي، إلى جانب فتح منح مصغرة لتمويل المنظمات الوطنية الناشئة، بهدف دعم المنظمات المحلية وتعزيز قدرتها على تنفيذ الأنشطة والاستجابات المجتمعية.



وفي السياق نفسه، بدأت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تنفيذ مسح ميداني لمعسكر الحصاصي، تمهيداً لتوزيع مواد الإيواء، وذلك بهدف تحديد الاحتياجات والاستعداد لتوفير الدعم اللازم للنازحين في المعسكر.

وفي مجال الأنشطة الرياضية، وضع الاتحاد الأهلي بوسط دارفور اللمسات الأخيرة لانطلاقة الدوري المحلي، كما قام بتوزيع معدات رياضية على 10 أندية، بدعم من غرف الطوارئ، في إطار دعم الأنشطة الرياضية وتعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة المجتمعية.

وشهدت افتتاحية الدوري المحلي فوز الهلال على الشمالي بنتيجة (2-0)، كما شهدت المباراة تألق اللاعب مصطفى مقدم "كندا"، في إطار انطلاق المنافسات الرياضية المحلية بالولاية. وعلى الرغم من اتساع نطاق أنشطة منظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية، فإن هذه الجهات لا تزال تواجه عدداً من التحديات التي تؤثر على قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة. ومن أبرز هذه التحديات استمرار الضغط على الخدمات نتيجة تدفق النازحين، وشح الموارد والإمدادات الطبية، وصعوبات التنسيق مع الجهات الحكومية، وتزايد الاحتياجات الإنسانية مع تفاقم الأوضاع المعيشية.

ورغم هذه التحديات، أظهرت الأنشطة التي نفذتها منظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية خلال الفترة محل التقرير مستوى ملحوظاً من التكامل المجتمعي بين المبادرات المحلية والمنظمات الإنسانية، حيث توزعت التدخلات بين المجالات الإنسانية والصحية والاجتماعية والتنمية والرياضية. كما برز التركيز على تمكين الشباب وبناء القدرات المحلية باعتبارهما من العناصر المهمة لتعزيز قدرة المجتمع على الاستجابة للاحتياجات الحالية، ودعم استدامة المبادرات والخدمات المقدمة للمواطنين والنازحين.



رابعاً: ولاية شرق دارفور

Incident statistics _ East Darfur

السرقه احتجاز اصابة



Created with Datawrapper

1. الوضع الأمني

شهدت ولاية شرق دارفور خلال الفترة محل التقرير عدداً من الحوادث الأمنية تمثلت في عمليات نهب مسلح، واعتداءات على المواطنين والمسافرين، وسرقه المواشي، إضافة إلى حملات أمنية ومصادرة أسلحة وذخائر، فضلاً عن حوادث إطلاق قنابل القرنيت.

حيث في 2 أغسطس 2026، تعرض الشاي برعي عبدالرحمن لعملية نهب حوالي الساعة الرابعة عصراً، نفذها شخصان كانا يستقلان دراجة نارية، وذلك في الشارع الرابط بين السوق الكبير ومحطة الصهاريج.



وبحسب إفادة الضحية، فإنه يتهم أفراداً ينتمون إلى ارتكاز خيمة الصهاريج بالوقوف وراء عملية النهب، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات بشأن الحادث.

وفي حادث نهب ليلي وقع في منطقة صليعة التابعة لمحلية ياسين، تعرض عدد من المسافرين لعملية نهب نفذتها مجموعة مسلحة مجهولة كانت تستقل دراجات نارية. واستولت المجموعة على عربة "بوكس" كانت محملة بقطع غيار سيارات وبضائع أخرى. وبحسب مصدر مطلع، تحركت العربة بعد الاستيلاء عليها باتجاه الشمال الغربي من منطقة صليعة، ولم تتم ملاحقة الجناة.

بتاريخ 6 أغسطس 2026، تعرض تجار وقود قادمون من غرب كردفان، منطقة النعام، لعملية نهب بواسطة عربة قتالية مسلحة بمدفع عيار 23، اعترضت طريقهم في منطقة دار السلامة التابعة لمحلية أبوكارنكا. وتم تدوين بلاغ بالحادثة في محلية الضعين، حيث تم اتهام عربة تابعة لرئيس الاستخبارات حارن عبدالله بالضلوع في الحادث. وقدرت قيمة الوقود المنهوب بحوالي 7 ملايين جنيه، إضافة إلى مبلغ نقدي قدره 5 ملايين جنيه.

في 7 أغسطس 2026، قامت مجموعة مسلحة من اللصوص بسرقة قطيع من الماشية في منطقة الدبيب غرب محلية الفردوس، ثم اتجهت نحو السنطة الحدودية مع ولاية جنوب دارفور. وعند قيام المواطنين بتتبع أثر السارقين، وقع اشتباك بينهم وبين المجموعة المسلحة، وأسفر الاشتباك عن سقوط الشاب صابون آدم صابون، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع بين قبيلتي الرزيقات والهبانية.

وأدى الصراع الذي نشب بين الطرفين إلى مقتل ما لا يقل عن 20 مواطناً، إضافة إلى سقوط عدد من الجرحى. وتدخلت قوات من عسالية والفردوس لاحتواء الموقف وتهئية الأوضاع، كما تم عقد مؤتمر للصلح بين القبيلتين، وأسفر ذلك عن توقيف الأشخاص الضالعين في إثارة النزاع.

وبتاريخ 17 أغسطس 2026، نفذت الأجهزة الأمنية حملة مكثفة شملت الأسواق الطرفية في مدينة الضعين، ولا سيما منطقة الضعين جنوب وسوق السلاح الواقع وسط السوق الكبير. وأسفرت الحملة عن مصادرة أعداد كبيرة من الأسلحة المتنوعة والذخائر، إلى جانب توقيف عشرات المشتبه بهم في عمليات الاتجار بالأسلحة والذخائر.

وفي 24 أغسطس 2026، تعرض الشاب معلى عوض الكريم لعملية نهب ليلي مسلح أثناء عودته من محطة السكة حديد إلى منزله. وفي منتصف الطريق اعترضته عربة "Atoz" كانت تقل ثلاثة أشخاص ملثمين، حيث قاموا، تحت تهديد السلاح، بالاستيلاء على هاتفه الجوال. ولم يتم التعرف على هوية الفاعلين أو العربة المستخدمة في تنفيذ العملية.

وبحسب شهود محليين، فقد تزايدت خلال الفترة الأخيرة حالات التهديد في الشريط الفاصل بين حي الصفاء والسكة حديد، ورغم البلاغات المتكررة بشأن هذه الحوادث، لم تُسجل أي تحركات لحماية المواطنين في تلك المنطقة.



وفي 27 أغسطس 2027، وقع حادث تفجير عبوة "قرنيت" خلف عدداً من الإصابات، وذلك في حي الصفاء حوالي الساعة التاسعة مساءً، أثناء حفلة عرس. وبعد انتهاء الحفل، ونتيجة لخلاف وقع بين مجموعتين من الشباب، قام أحدهم بإطلاق قنبلة قرنيت ثم فر هارباً من موقع الحادث.

2. انتهاكات حقوق الإنسان

شهدت ولاية شرق دارفور خلال الفترة محل التقرير عدداً من الوقائع التي شملت الاعتقال والاحتجاز والاختفاء القسري، إلى جانب اقتياد مواطنين من منازلهم أو من الأماكن العامة بواسطة قوات مسلحة، وذلك في ظل محدودية المعلومات والإجراءات الرسمية بشأن بعض الحالات.

في 5 أغسطس 2026، اعتقلت شعبة استخبارات الدعم السريع التابعة لمحلية الضعين عدداً من الشباب، من بينهم بخيت الساير عبدالنبي وحمدان حسوبة علي، وذلك على خلفية احتجاج يتعلق بمنع التصرف في المرافق العامة. وجاء الاحتجاج عقب بدء عملية بناء في المساحة الواقعة شمال سوق الضعين، وهي المساحة التي كانت تستخدم كموقف عام للمواصلات الخاصة بسوق الزريبة القديمة.

وفي اليوم نفسه، تم اقتياد والي ولاية شرق دارفور محمد إدريس خاطر بواسطة عربية "بوكس" من منزله يوم الجمعة في تمام الساعة الرابعة مساءً. وفيما بعد، تم التأكد من وجوده في إقامة جبرية بولاية جنوب دارفور، عاصمة حكومة التأسيس الإدارية، وذلك من دون إصدار أي بيان أو إعلان رسمي من حكومة الولاية أو التحالف الحاكم يوضح أسباب الإجراء أو ملابساته.

وفي 7 أغسطس 2026، تم اختطاف الشاب محمد الطيب من داخل سوق الضعين الكبير بواسطة عربية قتالية تابعة لقوات الدعم السريع. وتم إخطار الشاب بأنه تم تدوين بلاغ ضده، وطلب منه مرافقتهم. وفي وقت لاحق، تأكد لأسرته أنه لا يوجد في أي من مواقع الحبس المعروفة، كما تبين أنه لا يوجد بلاغ ضده. وحتى الأسبوع الأول من الفترة محل التقرير، لم يتم التواصل مع أسرته بشأن مكان وجوده أو وضعه.

بتاريخ 21 أغسطس 2026، تم اقتياد ثلاثة شباب، هم بشير السر وهشام السر وأحد عمال الزراعة الذي كان يتواجد معهما أمام المنزل، بواسطة عربية دفع رباعي كانت تقل ستة جنود مسلحين. وتم أخذ الضحايا من منزلهم في حي التضامن وسط مدينة الضعين، وذلك في تمام الساعة الثامنة مساءً. وتعد هذه الحالة الرابعة التي تقع في الحي نفسه، وهي مشابهة في وقائعها للحالات السابقة، في ظل غياب الرقابة الأمنية على العربات القتالية والبوابات المنتشرة حول مدينة الضعين.

3. أوضاع المجتمع المدني

شهدت ولاية شرق دارفور خلال الفترة محل التقرير نشاطاً ملحوظاً للمبادرات المدنية وغرف الطوارئ والمنظمات المحلية، شمل مجالات الإيواء، وبناء القدرات، والإسعافات الأولية، ودعم اللاجئين، وبناء السلام والتعايش السلمي، والإصحاح البيئي، والصحة، ودعم التعليم الديني.



حيث في الاول من أغسطس 2025، قامت غرفة طوارئ أبو سنيطرة التابعة لمحلية الفردوس بتوزيع حزمة من مواد الإيواء على الأسر الأكثر حوجة خلال فصل الخريف، واستهدفت المبادرة 100 أسرة، بدعم من مجلس تنسيق العمل القاعدي بشرق دارفور.

وفي التاريخ ذاته، نظمت غرفة طوارئ حي الوحدة شمال الضعين ورشة تدريبية هدفت إلى بناء قدرات المتطوعين من الجنسين، والعمل على تجويد وتطوير العمل الطوعي. وفي 3 اغسطس، انطلق كورس الإسعافات الأولية الذي تقيمه غرفة طوارئ معسكر النيم، قطاع B ، حيث استهدف الكورس 35 من المتطوعين وأفراد المجتمع المحلي.

بالتاريخ 4 أغسطس 2026، قامت غرفة طوارئ محلية أبوكارنكا النسوية بزيارة للوقوف على أوضاع اللاجئين الجنوبيين في المحلية، كما ناشدت الجهات الإنسانية تقديم الدعم للمطبخ الجماعي الذي يخدم اللاجئين. وفي 5 اغسطس، أقامت منظمة CRI منتدى حول رفع قدرات الشباب في مجال تنفيذ المبادرات والجمعيات، وحوكمة العمل الإداري، وبناء السياسات الحديثة، واستمرت الورشة لمدة يومين.

في 14 أغسطس 2026، أقامت مبادرة عافية الضعين فعالية مائدة مستديرة استهدفت المبادرات الشبابية والإدارات الأهلية والنازحين، واستمرت الفعالية ليوم واحد. وفي اليوم التالي، أقامت منظمة نور لتنمية وتطوير المرأة جلسة نقاش استمرت لمدة يومين حول بناء السلام والتعايش السلمي.

وفي 15 أغسطس 2026، نفذت مبادرة شباب من أجل التغيير حملة نظافة واسعة في سوق الضعين والشوارع الرئيسية حوله، وشملت الحملة فتح مجاري مياه الخريف. وفي اليوم نفسه، نفذت منظمة كيان، بالشراكة مع غرفة طوارئ أبوكارنكا النسوية، دورة تدريبية حول بناء السلام والتعايش السلمي في المنطقة، بمشاركة عدد من الشباب والإدارة الأهلية والنازحين.

بالتاريخ 16 أغسطس 2026، نفذت مجموعة القراءة النسوية جلسة نقاش في مركز إيواء مدرسة المستقبل، استهدفت الوافدين المقيمين في المدرسة وجزءاً من مجتمع الحي. وتناولت الجلسة قضايا بناء السلام، وخطاب الكراهية، وقبول الآخر.

وبتاريخ 20 أغسطس 2026، أقامت غرفة طوارئ الجلابي جنوب حملة للإصحاح البيئي في المنطقة، واستهدفت الحملة السوق المحلي، وسط مشاركة أهلية فاعلة. وفي 23 اغسطس، قامت منظمة اليونيسف بتسليم وزارة الصحة بولاية شرق دارفور شحنة من اللقاحات الروتينية للأطفال، بدعم من التحالف الدولي للقاحات والتحصين.

بتاريخ 25 أغسطس 2026، انطلق مشروع المطبخ الجماعي في معسكر اللاجئين الجنوبيين بمحلية أبوكارنكا، والذي تديره غرفة الطوارئ النسوية، ويقدم وجبة إفطار للاجئين الموجودين في المعسكر. وفي 26 اغسطس، شكلت غرفة الطوارئ الإنسانية بمحلية أبوكارنكا لجنة لإعداد وتحديد احتياجات مستشفى أبوكارنكا الريفية.



وقامت اللجنة بزيارة المستشفى للوقوف ميدانياً على أوضاعه، وحددت أوجه النقص والاحتياجات الضرورية، بغرض تنفيذ تدخل عاجل بواسطة مجلس تنسيق العمل القاعدي بولاية شرق دارفور.

وفي 27 أغسطس 2026، تم تنفيذ مشروع ختان جماعي استهدف 150 طفلاً من مختلف أحياء مدينة الضعيفين، وشمل الأطفال فاقي السند. ونُفذ المشروع بواسطة جمعية بناء، وغرفة طوارئ حي النهضة الإنسانية، ومنظمة فاعل خير. وفي 28 أغسطس، أقامت غرفة طوارئ منطقة الفضو التابعة لمحلية عسلاية إفطاراً لطلاب خلوة الشيخ حسين خميس بالمنطقة، كما قدمت دعماً للخلوة بهدف تسهيل عملية تحفيظ القرآن، وذلك في ظل توقف المدارس.

خامساً: منطقة شرق تشاد

1. الوضع الأمني

شهد الوضع الأمني في شرق تشاد، بصورة عامة، حالة من الاستقرار والهدوء الملحوظ للشهر الثاني على التوالي، حيث لم تشهد مناطق شرق تشاد خلال هذه الفترة أي أحداث مؤثرة، باستثناء حركة لمجموعة من المدنيين الذين فروا من المعارك التي شهدتها مناطق بئر سلبية وما حولها بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني وحلفائه. ودخلت مجموعة من المدنيين إلى الأراضي التشادية، ولا سيما الشباب، هرباً من عمليات التجنيد والاستنفار التي شهدتها مناطق شمال الجنية.



وفي المقابل، شهد هذا الشهر تصعيداً ملحوظاً في عدد من الحوادث الأمنية في شرق تشاد والمناطق المحيطة بها، متأثراً بتداعيات النزاع المسلح الدائر في السودان المجاور، إلى جانب التوترات المحلية.

حيث في 20 أغسطس تعرض رتل من السيارات في منطقة إنبيدي، شمال تشاد، لقصف جوي داخل الأراضي التشادية، على عمق يقدر بنحو 100 كيلومتر. وأصدرت الحكومة التشادية بياناً اتهمت فيه طرفي النزاع في السودان باختراق الأراضي التشادية، مع توجيه أصابع الاتهام بصورة مباشرة إلى الجيش السوداني بتنفيذ هذه الضربة.

وفي 24 أغسطس، اندلعت اشتباكات عنيفة باستخدام العصي بين شباب من اللاجئين وأفراد من المجتمع المضيف في مخيم أركوم. وتطورت الأحداث إلى محاولة من بعض أفراد المجتمع المضيف اقتحام المخيم وتخريب المنازل، إلا أن السلطات المحلية تدخلت في الوقت المناسب، وتصدت لمحاولة الاقتحام، وتمكنت من احتواء الموقف والسيطرة على الأحداث.

وفي 27 أغسطس، استهدف طيران الجيش، سوق أدكونق بالمعبر الحدودي، عبر غارة جوية، سوقاً للوقود في المنطقة الحدودية. وأسفر القصف عن سقوط 16 قتيلاً، من بينهم 7 مواطنين تشاديين، في حادث يمثل تصعيداً حدودياً خطيراً.

2. انتهاكات حقوق الإنسان

بتاريخ 24 أغسطس، تعرض أفراد التأمين الخاص بعبادة "مبادرة لأجلك" لاعتداء من قبل مجموعة من الشباب المحليين، مما أدى إلى إغلاق العبادة وتوقف خدماتها لأكثر من أسبوع. وتكمن خطورة هذا الحادث في أن العبادة تُعد المرفق الطبي الوحيد في المنطقة الذي يقدم خدمات الرعاية الصحية الحيوية لكل من اللاجئين والمجتمع المضيف على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى ترك آلاف الأشخاص دون الحصول على الرعاية الصحية أو وجود بديل علاجي يمكنهم اللجوء إليه خلال فترة توقف العبادة عن العمل.

3. أوضاع المجتمع المدني

تشهد مدينة أدري خلال هذه الأيام نشاطاً أكاديمياً متواصلاً، تمثل في مباشرة جامعة الجنية لعملياتها الأكاديمية، حيث تخضع خلال هذه الفترة العديد من الفصول الدراسية للامتحانات، كما تم خلال الأيام الماضية تخريج طلاب كلية الاقتصاد.

وفي الجانب المجتمعي، تواصل بعض المنظمات والجمعيات المجتمعية القاعدية أنشطتها التوعوية والمجتمعية، حيث عقدت شبكة شباب دارفور للحوكمة الرشيدة والسلام جلسات حول العدالة الانتقالية في مخيم دوقي للاجئين، كما عقدت جلسة أخرى لمناقشة التحديات التي تواجه اللاجئين السودانيين والمجتمع المضيف في مخيم أدري، إلى جانب تنظيم ورشة تدريبية أخرى في مخيم ميجي حول فض النزاعات وتعزيز الحوار من أجل تحقيق السلام المجتمعي بين اللاجئين والمجتمع المضيف.



وفي المجال الرياضي والمجتمعي، ينظم كل من الاتحاد المحلي لكرة القدم بمحافظة اسنقا ومكتب الشباب بمخيم أدري للاجئين دورة رياضية تهدف إلى رتق النسيج الاجتماعي وتعزيز قيم السلام المجتمعي، وذلك بحضور عدد كبير من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف.

ومن جانب آخر، زار المدير الإقليمي لليونيسف "جيل فانيو" بتشاد، واطلع على الجهود الإنسانية المبذولة لدعم اللاجئين السودانيين في شرق تشاد. كما قام المدير الإقليمي لليونيسف في منطقة شرق ووسط أفريقيا بزيارة ميدانية إلى شرق تشاد لتفقد الأوضاع الإنسانية، والاطلاع على حجم الاستجابة الإنسانية للنزوح المستمر الناجم عن الصراع الدائر في السودان المجاور.

توصيات سياساتية

بناءً على كل معطيات ولايات اقليم دارفور ومنطقة شرق تشاد، يوصي التقرير بالآتي:

1. **تعزيز حماية المدنيين ومنع التصعيد الأمني:** إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في مناطق التماس والمناطق الحضرية والريفية، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، مع الحد من انتشار السلاح والعربات القتالية داخل المدن، وتشديد الرقابة على نقاط الارتكاز والبوابات والمواقع الأمنية بما يقلل من الاعتداءات والنهب والاحتجاز التعسفي.



2. **ضمان الوصول الإنساني واستدامة الخدمات الأساسية:** العمل على تأمين ممرات وصول إنسانية منتظمة وآمنة إلى المناطق المتضررة ومخيمات النازحين واللاجئين، ودعم المرافق الصحية ومراكز المياه والغذاء والإيواء، مع إعطاء أولوية للمناطق التي تعاني من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية وخدمات الطوارئ ورعاية النساء والأطفال.

3. **إنشاء آلية مستقلة للرصد والتوثيق والمساءلة:** تعزيز عمليات التوثيق المنهجي للقتل والاعتقال والاختفاء والنهب والعنف الجنسي والاعتداء على العاملين الصحيين والمرافق المدنية، وإنشاء آليات آمنة لتلقي الشكاوى وحماية الشهود والضحايا، بما يمهّد لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وفق الأطر القانونية ذات الصلة.

4. **دعم الوساطة المحلية ومنع النزاعات المجتمعية:** تمكين الإدارات الأهلية والقيادات المجتمعية وغرف الطوارئ ومبادرات الشباب والنساء من لعب دور أكبر في منع النزاعات، خصوصاً النزاعات المرتبطة بالمواشي والأراضي والموارد، مع إنشاء آليات محلية دائمة للإنذار المبكر والوساطة والمصالحة، ودعم الاتفاقات التي تمنع تجدد العنف بين المكونات القبلية.

5. **تعزيز التنسيق الحدودي بين السودان وتشاد:** تطوير آلية تنسيق أمنية وإنسانية مشتركة تركز على حماية السكان وحركة اللاجئين والتجارة والمساعدات الإنسانية، ومنع انتقال العمليات العسكرية إلى الأراضي التشادية، مع إنشاء قنوات اتصال مباشرة لمعالجة الحوادث الحدودية والتحقق منها سريعاً ومنع تحولها إلى تصعيد إقليمي.

6. **دعم الاقتصاد المحلي والأمن الغذائي وسبل كسب العيش:** اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتسهيل حركة التجارة والأسواق، ودعم المزارعين والرعاة والأسر النازحة، وتوفير السيولة والخدمات المالية، إلى جانب حماية طرق التجارة من النهب والابتزاز، بما يقلل من الضغوط الاقتصادية التي تزيد قابلية المجتمعات للتوتر والنزاع.

7. **توسيع دعم المجتمع المدني وبناء قدراته:** توفير تمويل مرّن ومستدام لغرف الطوارئ والمنظمات المحلية والمبادرات الشبابية والنسوية، ودعم برامج التدريب في الصحة والإسعافات الأولية وبناء السلام وحماية المدنيين والإدارة المؤسسية، مع تعزيز الشراكة بين الفاعلين المحليين والمنظمات الإنسانية والسلطات المدنية، بما يضمن استمرار الخدمات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة الأزمة.

انتهى.